



The effect of the exchange rate on the inflation rate in the Iraqi economy.

أثر سعر الصرف في معدل التضخم في الاقتصاد العراقي.

*م. م. علي حسين حسن

Abstract :

The importance of the research comes through the role of exchange in the macroeconomic, and it has a significant impact on various economic activities (gross domestic product, inflation, trade, general budget), as it is used to achieve economic and monetary stability by avoiding the increase in inflation rates and preserving the value of the local currency (the dinar Iraqi) and enhance community confidence in it. The research problem revolves around answering the following questions: Is the exchange rate of great importance in the Iraqi economy? Did the foreign exchange rate (the dollar) contribute to the increase in the inflation rate? Is inflation affected by changes in the foreign exchange rate (dollar) in the Iraqi economy? The researcher hypothesized that there is a significant relationship between the foreign exchange rate and inflation in the Iraqi economy. The researcher developed a standard model consisting of the exchange rate as an independent variable, and inflation as a dependent variable.

*جامعة بابل- كلية الادارة والاقتصاد .

There is no significant relationship between the exchange rate and inflation, and this does not correspond to the reality of the Iraqi economy.

المستخلص : تأتي أهمية البحث من خلال دور الصرف الاجنبي في الاقتصاد الكلي، وتأثيره في الانشطة الاقتصادية المختلفة (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، التجارة، الموازنة العامة)، إذ يستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي من تجنب الزيادة معدلات التضخم والمحافظة على قيمة العملة المحلية (الدينار العراقي) وتعزيز ثقة المجتمع بعملته الوطنية. وتتمحور مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية: هل سعر الصرف يحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي؟ وما هو دوره في رفع معدلات التضخم؟ هل التضخم في الاقتصاد العراقي يتأثر بتغيرات سعر الصرف الاجنبي (الدولار) ؟ وقد وضع الباحث فرضية مفادها أن هنالك علاقة معنوية بين سعر الصرف الاجنبي والتضخم. وقد استخدم نموذج قياسي يتكون من سعر الصرف كمتغير مستقل، والتضخم كمتغير تابع، وتوصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية: بلغت قيمة معامل القوة التفسيرية ($R\text{-square} = 0.05$) ويعد مؤشر ضعيفاً، كما بلغت قيمة (F) المحتسبة (٠,٦٨) والتي تبنت عدم وجود علاقة معنوية بين سعر الصرف والتضخم وهذا لا يتطابق مع واقع الاقتصاد العراقي.

المقدمة: سعر الصرف أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي، إذ يمثل عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية، وهو أداة لربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي من خلال تسوية معاملات التجارة الخارجية التي تتم بين البلد والعالم الخارجي، ويمثل سعر الصرف أحد أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، إذ يستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي من خلال نافذة بيع العملية الأجنبية (مزايا العملة) التي استحدثت في عام (٢٠٠٤)، وهي شبيهة بعمليات السوق المفتوحة التي يستخدمها في بيع وشراء الأوراق المالية، في سوق الأوراق المالية، ويستخدم مزايا العملة للتأثير في النشاط الاقتصادي والسيطرة على معدلات التضخم في الاقتصاد، إذ تمكن البنك المركزي من تحقيق استقرار العملة المحلية بعد رفع سعر صرفها مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى السيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال المدة (٢٠٠٧) وإلى (٢٠١٩)، بينما قام بتخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في نهاية (٢٠٢٠) من أجل سد العجز الحاصل في الموازنة العامة في ظل انهيار أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في البلد وغلاء المعيشة.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال دور الصرف الاجنبي في الاقتصاد الكلي، إذ يؤثر في الانشطة الاقتصادية المختلفة (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، التجارة، الموازنة العامة)، ويستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وتجنب الزيادة في معدلات التضخم والمحافظة على قيمة العملة المحلية (الدينار العراقي) وتعزيز ثقة المجتمع بعملته الوطنية. مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. هل سعر الصرف يحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي؟
 ٢. هل التضخم يتأثر بتغيرات سعر الصرف الاجنبي (الدولار) في الاقتصاد العراقي؟
- فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هنالك تأثير هام ومعنوي لسعر في معدلات التضخم.

أهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف الآتية:

١. التعرف على المفاهيم الأساسية لسعر الصرف الدينار العراقي.
 ٢. التعرف على واقع سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد العراقي.
 ٣. تحليل العلاقة سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد العراقي.
 ٤. قياس وتحليل أثر سعر الصرف في التضخم في الاقتصاد العراقي.
- منهجية البحث: اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي وباستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي العام بالاستعانة بالمصادر العربية، فضلاً عن الأسلوب الكمي (الاحصائي) من خلال الاستعانة بالأساليب الاحصائية والقياسية.

حدود البحث:

١. الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي.
 ٢. الحدود الزمانية : تمثلت المدة الزمنية من (٢٠٠٧) ولغاية (٢٠٢١).
- المبحث الأول - المفاهيم النظرية لسعر الصرف والتضخم
- المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف.

أولاً : تعريف سعر الصرف : يُعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة المحلية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من العملات الأجنبية، أو أنه عدد الوحدات من النقد الأجنبي التي تساوي قيمة وحدة واحدة من النقد الوطني (خالد، ٢٠١٤، ١٨٠)، وهو أيضاً سعر وحدة من عملة أجنبية معبراً عنها بالوحدات من العملة الوطنية (خليل، ٢٠٠٤، ٨٣٨)، وكذلك عرف بأنه عدد

الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من العملة المحلية (حاتم، ١٩٩٥ ، ١٣١).

ثانيا : وظائف سعر الصرف: هناك عدة وظائف يؤديها سعر الصرف، وفي هذا البحث سيتم التطرق الى ثلاث منها هي: (الحسيني، ١٩٩٩ ، ١٤٩):

١. الوظيفة القياسية: يستخدم سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمنتج معين مع أسعار السوق العالمية، وبهذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

٢. الوظيفة التطويرية: يقوم سعر الصرف بتطوير صادرات معينة إلى عدة مناطق من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات من جانب، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء عن بعض الصناعات أو تعطيلها واستبدالها بواردات تكون أسعارها أقل من كلفة انتاجها المحلية، وتتيح الوصول إلى سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة ومن ثم يؤثر سعر الصرف في التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

٣. الوظيفة التوزيعية : في هذه الوظيفة يقوم سعر الصرف بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية مع اقطار العالم.

ثالثاً : أنواع سعر الصرف :

يتخذ سعر الصرف أنواعاً عديدة تدخل في إجراء عملية المبادلة من أبرزها:

١. سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن استبدالها بقيمة عملة بلد آخر، الذي لا يؤخذ بنظر الاعتبار القوة الشرائية للعملة من السلع والخدمات بين البلدين، ويقسم إلى سعر الصرف الرسمي ويعتمد بشكل أساسي على مقدار العرض والطلب، وسعر الصرف الموازي وهو السعر الذي تم الاعتراف به في الأسواق الموازية وهو يختلف عن سعر الصرف الاسمي لدى البنوك (عبد المجيد، ٢٠٠٤ ، ١٠٤).

٢. سعر الصرف الحقيقي: يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية، ويربط سعر الصرف الحقيقي بين الارقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الاسمي ويحسب وفق الصيغة الآتية (حنتوش، ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ، ص ٣٥):

$$TCR = TCN.P * / P$$

إذ إن :

TCR : سعر الصرف الحقيقي يعكس الاسعار الاجنبية بدلالة الاسعار المحلية.

P : مستوى الأسعار المحلية.

P* : مستوى الاسعار في البلد الأجنبي.

TCN : سعر الصرف الاسمي.

٣. سعر الصرف الفعلي الاسمي : وهو عبارة عن مقياس لمتوسط القيمة المرجحة لعملة ما مقابل عملتين أو أكثر من العملات، ولقد تم تطوير فكرة سعر الصرف الفعلي الاسمي لأول مرة من قبل (Hircsh و Higgins) في عام (١٩٧٠) والذي افترضه لتمثيل العلاقة بين الإجمالي الناشئ بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبراً عنها بمعادل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بالمعادل نفسه، فضلاً عن عمل كل من (Rhomborg و Artus) في عام (١٩٧٣)، إذ يقيس هذا المؤشر اثار التقلبات في أسعار الصرف في قيمة سلة مختارة من العملات في فترة أساس محددة. ويعد نموذج سعر الصرف المتعدد من بين أهم التطورات في سعر الصرف الفعلي الاسمي ونعني به التغير في سعر الصرف الذي ينتج عنه نفس التغير في ميزان التجارة لبلد محدد معبراً عنه بالعملة المعادلة (Equivalent currency)، وهذا المؤشر يظهر لنا التأثير الصافي لتغيرات سعر الصرف لبلد معين في ميزانها التجاري.

٤. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر صرف فعلي يعتمد على أسعار الصرف الحقيقية بدلاً من أسعار الصرف الاسمية، ولذلك يجب ان يوفر حسابه بيانات عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في البلدان المعنية، إذ يتم تحويل أسعار الصرف الاسمية الى أسعار صرف حقيقية، وبعد ذلك يتم الترجيح بحسب الأوزان النسبية لحجم التجارة مع البلدان المختلفة للوصول إلى سعر الصرف الحقيقي الفعلي (دانيال وفانهور، ٢٠١٠ ، ١٠٧) :

$$E_{XR} = E_{Xn} (P^d / P^f)$$

إذ إن :

E_{XR} : سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار العراقي.

E_{Xn} : سعر الصرف الاسمي الفعلي للدينار العراقي.

P^d : الرقم القياسي لأسعار السلع المحلية.

P^f : الرقم القياسي لأسعار الشركاء التجاريين الرئيسيين.

٥. سعر الصرف التوازني : هو السعر الذي يحدد قوة سوق العملات عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات الأجنبية بغض النظر عن آثار المضاربة والصدمات النقدية المؤقتة وحركة رؤوس الأموال غير الطبيعية (حمدي، ١٩٩٩ ،

٢٠)، ويمكن الوصول إلى المستوى التوازني في سوق الصرف الأجنبي من خلال تعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من العملة الأجنبية عند سعر معين يسمى بالسعر التوازني (حسين، ٢٠٠٣، ٣٨٣).

سادساً : نظريات سعر الصرف:

١. نظرية ميزان المدفوعات : ويتم تحديد سعر صرف العملة المحلية وفقاً لوضع ميزان المدفوعات لأن فقراته المختلفة هي المصادر الرئيسة لطلب البلد على العملات الأجنبية، ومن ثم عرض البلد لعملة المحلية لذلك تعد هذه النظرية إن سعر الصرف كباقي الأسعار يحدده العرض والطلب على العملة المحلية والطلب الخارجي عليها، ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فذلك يعني ارتفاع الطلب على العملة المحلية ومن ثم الارتفاع في قيمتها الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة عجز ميزان المدفوعات، أي زيادة المعروض النقدي للعملة ثم انخفاض قيمتها الخارجية (الحنفي، ١٩٧٧، ٢١٤).

٢. النظرية النقدية : هي النظرية التي تفسر إن التغيرات التي تحدث في سعر الصرف بتأثير كل من كمية النقود وسعر الفائدة، وتستند هذه النظرية إلى حقيقة أن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية لتأثره بالمحددات الفعلية للطلب على النقود، لأن عرض النقود في كل دولة يتم تحديده بشكل مستقل من قبل البنك المركزي، أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل وسعر الفائدة، إذ يؤدي تأثيراً مهماً في تحديد سعر الصرف فارتفاع سعر الفائدة في بلد ما مقارنة بنظيره في الخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف، أما في حالة تخفيض سعر الفائدة مقارنة بسعر الفائدة في الخارج يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، ومع ذلك فإن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل في اتجاهين متعاكسين وإلغاء أحدهما الآخر ومنع حدوث تغيير في سعر الصرف، فإذا لم يحدث في المستقبل القريب سيزداد عرض النقود، لأن سعر الصرف لن يتأثر كثيراً، وذلك لأن سعر الفائدة الاسمي سينخفض نتيجة العرض النقدي المتوقع (نعمة، ٢٠١٦، ٢٧).

٣. نظرية تعادل القوة الشرائية : أول من صاغ نظرية التكافؤ هو الاقتصادي (David Ricardo) ثم الاقتصادي السويدي (Wickcell) في عام (١٩١٦)، وتنص هذه النظرية على أن سعر العملة يتحدد بالقوة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية مقابل قوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين عملة بلد ما وعملة بلد آخر تتحدد بالعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل بلد (عوض، ١٩٩٥، ٣٨٣).

٤. نظرية تعادل أسعار الفائدة : وتفسر هذه النظرية بأنه لا يمكن للمستثمر الحصول على عوائد أجنبية أعلى مما يمكن تحقيقها في السوق المحلية عند توظيفهم للأموال في دول أخرى، أي أن معدل الفائدة أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق المحلية، لأن الفرق بين أسعار الفائدة يتم تعويضه بالاختلافات بين سعر الصرف الفوري وسعر الصرف الآجل (عبد المجيد، ٢٠٠٣ ، ٢٠).

المطلب الثاني: الاطار النظري للتضخم:

أولاً : تعريف التضخم : ويعرف بأنه ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يرافقه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود ويصبح التضخم أسرع عندما يقترن بزيادة في الإصدار النقدي وزيادة في الإنفاق العام الذي يتم تمويله بالقروض المحلية بدلاً من الضرائب (الجنابي، وياسين، ٢٠٠٩، ٢٧٧).

ويمكن تعريفه بأنه الارتفاع المؤكد في الأسعار، وقد اعتبر هذا التعريف أبسط التعريفات بسبب المشكلات التي تنشأ عند وضعه على مستوى التطبيق، فالزيادة في الأسعار ليست بالضرورة تضخماً فقد تكون ناتجة عن خصائص تنافسية للاقتصاد (الحلاق والعجلوني، ٢٠١٦، ١٣٩).

ثالثاً : أسباب التضخم:

١. التضخم الناشئ بسبب زيادة الطلب : إذ يجري تقدير هذه الفجوة على أساس مقارنة حجم الطلب الكلي ومكوناته (الاستهلاكي والاستثماري) بالمعروض الحقيقي من السلع والخدمات، وبطرح قيمة المعروض الحقيقي من السلع والخدمات من الإنفاق الكلي نحصل على الفجوة التضخمية، ومن خلال ربط هذه الأخيرة بتطورات الأسعار يمكن الوقوف على مدى تأثير هذه الفجوة في مستوى الأسعار المحلية، ومن الواضح أن إجمالي الطلب المرتبط بها كلما اتسعت الفجوة ازداد الضغط على العرض الحقيقي للسلع والخدمات، وبالتالي زاد الخلل المالي الذي ينتج عنه زيادة أكبر في مستوى الأسعار، ويمكن التعرف على فجوة فائض الطلب الكلي من خلال المعادلة الآتية (الروبي، ١٩٨٤ ، ٢٤٣):

$$INF = AD (C + I + G) - Y$$

إذ أن:

INF : التضخم أو فجوة التضخم.

AD : الطلب الكلي.

C : الطلب الاستهلاكي.

I : الطلب الاستثماري.

G : الطلب الحكومي أو مشتريات الحكومة.

Y : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من السلع والخدمات.

٢. التضخم الناشئ بسبب دفع التكلفة : هو التضخم الذي يكون سبب ارتفاعه زيادة مستخدمات العملية الإنتاجية سواء كانت الأجور التي تدفع للعاملين أو أسعار مستلزمات الإنتاج، أي أسعار المواد الأولية والمواد الخام ونصف المصنعة المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي فإن سبب ارتفاع التكاليف هذه تتعدد وتتنوع بتنوع مدخلات عملية الإنتاج وتنوع أسباب ارتفاع الأسعار، إذ أن أجور العاملين يمكن أن ترتفع من خلال سياسة البلدان وإجراءاتها، أو من خلال جهود العمال في زيادتها عن طريق نقابات العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، كما أن السلع والمدخلات الزراعية المدرجة كمدخلات في عملية الإنتاج يمكن أن ترتفع أسعارها بطريقة تؤدي إلى ارتفاع التكاليف، وقد تؤدي المشاريع المحتكرة لمستلزمات الإنتاج إلى رفع أسعار هذه المستلزمات بطريقة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحصول التضخم الذي تكون أسبابه ومصدره ارتفاع تكاليف الإنتاج المتعلقة بجانب العرض ويظهر هذا النوع من التضخم في البلدان المتقدمة (خلف، ٢٠٠٦ ، ١٧٥).

ثالثاً : أنواع التضخم :

١. التضخم الزاحف : وهذا النوع من التضخم يكون من أدنى مستويات التضخم لأن ارتفاع الأسعار يبدأ ببطء وتدرجي ويكون فيها مستوى الإنفاق النقدي معتدلاً نسبياً، لذلك فهو يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً، وتكون زيادة الأسعار بنسب تتراوح ما بين (٢ - ٣ %) وقد ظهر هذا النوع من التضخم في (الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا) في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي خلال فترة الازدهار الاقتصادي، والسبب الرئيس يعود إلى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح والزيادة في عرض النقد ويأخذ التضخم شكل دالة تدرجية متصاعدة وغير مستمرة (الشمري، ١٩٨٨ ، ٢٨٠).

٢. التضخم الجامح : هو التضخم التي تكون فيه الأسعار مرتفعة للغاية وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه النقود عن العمل كمخزن للقيمة، وإذا استمر ذلك الأمر سيؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية كما حدث في ألمانيا في عامي (1923 و 1932) وكما حدث في هنغاريا في عام (1945) بعد الحرب العالمية الثانية، وهي مواقف مرتبطة

بالحروب والهزائم والثورات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي (السيد علي، والعيسى، ٢٠٠٤، ٤٤٩).

٣. التضخم المكبوت : ويحدث هذا التضخم عندما تضع البلدان حداً أعلى للأسعار لا يجوز تجاوزه، وبالتالي فإن المعروض من السلع الأساس لا يكفي لتلبية الطلب المتزايد، ولكن الأسعار المعلنة تبقى دون زيادة بسبب منع الدولة لها، ولكن هناك مشكلة ظهور السوق السوداء التي تباع فيها البضائع بأسعار مرتفعة ولكن في الخفاء (تادرس والعقاد، ١٩٨٧، ٢٤٩).

٤. التضخم الركودي : يشتق مفهوم التضخم الركودي من مصطلحين هما (التضخم والركود)، ويعني هناك زيادة في معدل التضخم وكذلك معدل البطالة في آن واحد، وقد بدأت هذه الظاهرة في بداية السبعينيات من القرن الماضي في البلدان الصناعية واستمرت حتى نهايتها وأصبحت هنا العلاقة طردية على عكس النظريات الاقتصادية بشكل عام والنظرية الكينزية ومنحنى فليبس بشكل خاص، الذي كان يرى أن العلاقة بين التضخم والبطالة هي علاقة عكسية (عطية واحمد، ٢٠٠٥، ٢٦٧).

٥. التضخم المستورد: هو التضخم الذي يعبر عن الارتفاع السريع في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج، ويظهر هذا النوع من التضخم في البلدان النامية لأنها الأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي واعتمادها على السلع المستوردة بشكل كبير، إذ ساهمت التطورات في مجال النقل والمواصلات بانتقال الأزمات الاقتصادية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، فارتفع أسعار النفط في عام (1973) دفع البلدان المتقدمة إلى زيادة الصادرات للدول النامية من أجل تعويض الزيادة الحاصلة في تكاليف الإنتاج (الصوص، ٢٠٠٧، ٦٧).

خامساً : النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم:

١. النظرية الكلاسيكية (النظرية الكمية للنقود) : توضح لنا هذه النظرية إن كل زيادة في كمية النقود المعروضة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه، وهي علاقة طردية تناسبية، بمعنى إن التضخم ظاهرة نقدية بحتة سببها زيادة كمية النقود وما يترتب عليها من زيادة في الطلب الكلي، ووفقاً لمتطابقة فيشر (Fisher) (باكر، ٢٠٠٠، ١٣٠ - ١٣١) :

$$M.V = P.T.....(1)$$

إذ إن:

M: كمية النقود المعروضة داخل الاقتصاد (عرض النقد).

V : سرعة دوران النقود

P: المستوى العام للأسعار

T : حجم المبادلات

وتبين لنا هذه النظرية إن التغيير يحدث في كمية النقود والمستوى العام للأسعار، في حين أن حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود يكونان ثابتان في الأجل القصير.

$$M.V^{-} = P.Y^{-} \dots\dots(2)$$

ويعني ثبات كل من سرعة دوران النقود (V^{-}) وحجم الإنتاج (Y^{-}) .

$$P = f(M) \dots\dots\dots(3)$$

وتشير المعادلة رقم (3) إلى إن الزيادة والنقصان في الأسعار ناتجة عن تغير في كمية النقود والعلاقة بينهما طردية مباشرة، أي أن كل زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة في الأسعار، مع ثبات سرعة دوران النقود وحجم الانتاج في الأجل القصير (الشمري، ١٩٨٨، ٣٠٣).

٢. النظرية الكينزية : وترى هذه النظرية أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يأتي من خلال الزيادة في الطلب الكلي الذي يمكن أن ينتج من مكوناته مثل زيادة الإنفاق العسكري أو زيادة القروض المصرفية، سواء كان الطلب الكلي ناتجاً عن زيادة في عرض النقد أم زيادة في الطلب الخارجي، أي أن الزيادة في الطلب على المنتجات المختلفة تتجاوز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وبالتالي فإن المزيد من الإنتاج لتلبية الطلب يكلف أكثر عندما يتم استخدام وسائل إنتاج أقل كفاءة أو إنتاجية، وبإيجاز عندما يتجاوز الطلب الكلي على العرض الكلي يحدث فجوة تضخمية (أبو عراج وشرف، ١٩٩٤، ١٠٩).

المبحث الثاني - واقع سعر الصرف والتضخم في العراق خلال المدة (٢٠٠٧ - ٢٠٢٠)

أولاً : تطور سعر الصرف في العراق : شهد عام (٢٠٠٧) تعديلاً في سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي، إذ ارتفع سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار من (١١٩٣) دينار لكل واحد دولار أمريكي إلى (١١٧٠) دينار لكل دولار أمريكي عام ٢٠٠٨ بسبب السياسة النقدية التي أتبعها البنك المركزي العراقي لتقوية وتعزيز الدينار العراقي، كذلك ارتفع سعر الصرف الموازي للدينار العراقي خلال المدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) من ١١٦٨-١٢٦٧ دينار لكل دولار وجاء هذا الارتفاع بسبب سعي البنك المركزي لتقوية ودعم سعر الصرف للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي والتقليل من الفجوات التضخمية و دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو التقدم، إضافة إلى استقرار الوضع الأمني في عموم البلد (البنك المركزي، ٢٠٠٨، ٤٣).

وفي عام (٢٠١٢) قام البنك المركزي العراقي بتعديل سعر الصرف الرسمي إلى (١١٦٦) دينار لكل واحد دولار أمريكي ولغاية عام (٢٠١٤)، وشهد سعر الصرف الموازي ارتفاعاً إلى (١٢١٤) دينار لكل واحد دولار أمريكي.

وفي المدة (٢٠١٢ – ٢٠١٩) شهد سعر صرف الرسمي للدينار العراقي استقراراً واضحاً بسبب سعي البنك المركزي الى تعزيز وتقوية العملية المحلية (الدينار العراقي) أمام العملة الاجنبية (الدولار الأمريكي) وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي والسيطرة على معدلات التضخم.

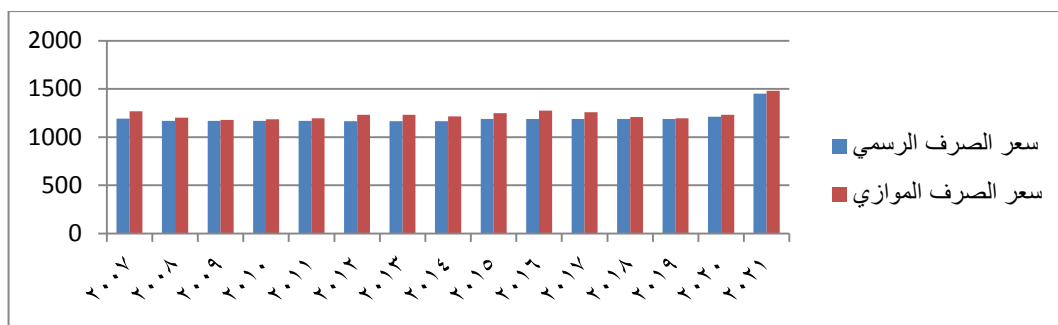
وفي عام (٢٠٢٠) قام البنك المركزي العراقي برفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل تخفيض الدينار العراقي، إذ ارتفع سعر الصرف الرسمي إلى (١٤٥٠) دينار في (١٢/١٧/٢٠٢٠) ليصبح متوسط السعر (١٢١١) دينار مقابل واحد دولار أمريكي بعد ان كان (١١٩٠) دينار في عام (٢٠١٩) من أجل تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة بعد انهيار أسعار النفط الخام في السوق العالمية وانتشار جائحة كورونا، مما انعكس في انخفاض الإيرادات النفطية، وكذلك انخفض سعر الصرف الموازي إلى (١٢٣١) دينار، وبالتالي انعكس في زيادة المستوى العام للأسعار وغلاء المعيشة (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠).

الجدول (١) تطور سعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٧ – ٢٠٢١) (دينار لكل دولار)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي %	سعر الصرف الموازي	معدل التغير السنوي %
2007	1193	---	1267	---
2008	1170	-١,٩٢	1203	-٥,٠٥
٢٠٠٩	1170	٠	1179	-١,٩٩
2010	1170	٠	1186	٠,٥٩
2011	1170	٠	1196	٠,٨٤
2012	1166	-٠,٣	1233	٣,١
2013	1166	٠,٠	1232	-٠,١
2014	1166	٠,٠	1214	-١,٥
2015	1190	٢,١	1247	٢,٧
2016	1190	٠,٠	1275	٢,٢
2017	1190	٠,٠	1258	-١,٣
2018	1190	٠,٠	1209	-٣,٩
2019	1190	٠,٠	1196	-١,١
2020	1211	١,٧٦	1231	٩,٦٩
٢٠٢١	١٤٥٠	١٩,٧٣	١٤٨٠	٢٢,٢٢

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للسنوات (٢٠٠٧ – ٢٠٢١)

الشكل (١) تطور سعر الصرف في العراق



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (١).

ثانياً : تطور التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٧ – ٢٠٢٠) : التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة كميات النقود على كميات السلع والخدمات (الناتج المحلي الاجمالي) مما يؤدي الى خلق فجوة تضخمية وانخفاض في قيمة النقود، كما يتضح من الجدول (٢) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد انخفض من (٢٤٢٠٥,٥) نقطة في عام (٢٠٠٧) الى (١١٢,٧) نقطة في عام (٢٠٠٨) بسبب سعي البنك المركزي العراقي إلى تحقيق هدف الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي والسيطرة على معدلات التضخم والمحافظة على قيمة الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي.

وفي عام (٢٠١١) سجل ارتفاعاً الى (١٣٢,١) بسبب الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية من قبل أفراد المجتمع نتيجة زيادة مستوى الدخل وزيادة الرواتب والأجور، ثم ارتفع الى (١٤٠,١) نقطة في عام (٢٠١٢) بسبب زيادة عرض النقد والودائع الجارية، وكذلك زيادة في النفقات الاستهلاكية على السلع الاستهلاكية وزيادة نفقات الرعاية والاجتماعية وزيادة الرواتب، مما أدى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ثم استمر بالارتفاع ليصل الى (١٤٥,٩) نقطة في عام (٢٠١٤)، لكنه انخفض الى (١٠٣) نقطة في عام (٢٠١٥) بسبب اتخاذ الحكومة سياسة مالية انكماشية بعد أن شهد الاقتصاد العراقي انخفاضاً في أسعار النفط الخام في السوق العالمية، مما أدى الى عجز الموازنة العامة واتخذت الحكومة سياسة انكماشية تمثلت بتخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب، مما أدى الى انخفاض المستوى العام للأسعار وانخفاض معدل التضخم، واستمر بالانخفاض لتصل الى (١٠٥,٢) نقطة في عام (٢٠١٩) بسبب نجاح الحكومة والبنك المركزي العراقي بتطبيق سياسته النقدية في السيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي. لكنه ارتفع الى (١٠٨) نقطة في عام (٢٠٢٠) بسبب تغيير البنك المركزي العراقي سعر صرف الدينار العراقي الى (١٤٦٠) دينار بعد إن كان (١١٩٦) دينار، ثم ارتفع إلى (١٤٥٠) في عام (٢٠٢١)، مما أدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة معدل التضخم الى (٥%) والرقم القياسي لأسعار المستهلك الى (١٠٦) نقطة، وجاء هذا التغير

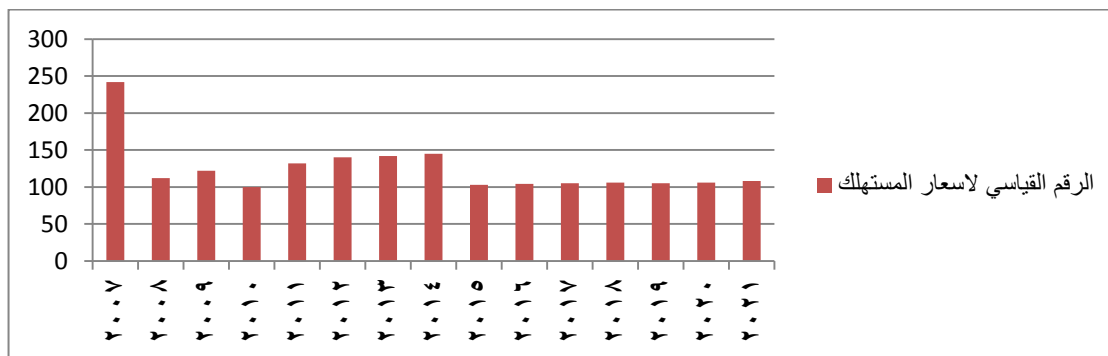
(رفع سعر الصرف الاجنبي) لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة نتيجة آثار انهيار أسعار النفط الخام وانتشار فيروس كورونا (COVID-19) (البنك المركزي العراقي، .

الجدول (٢) تطور التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٧ - ٢٠٢٠)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (نقطة)	معدل التغير السنوي %	معدل التضخم الاساس %
٢٠٠٧	٢٤٢٠,٥	---	19
٢٠٠٨	١١٢,٧	-٩٩,٥٣	13
٢٠٠٩	١٢٢,١	٨,٣٤	7.1
٢٠١٠	١٠٠	- ١٨,٠٩	2.9
٢٠١١	١٣٢,١	٣٢,١	6.5
٢٠١٢	١٤٠,١	٦,٠٥	5.6
٢٠١٣	١٤٢,٧	١,٨٥	2.4
٢٠١٤	١٤٥,٩	٢,٢٤	1.6
٢٠١٥	١٠٣	-٢٩,٤٠	0.17
٢٠١٦	١٠٤,٢	١,١٦	1.2
٢٠١٧	١٠٥,١	٠,٨٦	٠,٤
٢٠١٨	١٠٥,٣	٠,١٩	٠,٥
٢٠١٩	١٠٥,٢	-٠,٠٩	-٠,١
٢٠٢٠	١٠٦,٢	٠,٩٥	٠,٠٥
٢٠٢١	١٠٨	١,٦٩	٦

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (٢٠٠٧ - ٢٠٢١)

الشكل (٢) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) في العراق



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٢)

المبحث الثالث - تقدير وتحليل أثر سعر الصرف في معدل التضخم.

أولاً : توصيف النموذج القياسي: تم وضع نموذج قياسي يتكون من متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع، فالمتغير المستقل تمثل سعر الصرف الأجنبي، والمتغير التابع تمثل بالتضخم، وباستخدام سببية كرانجر، وكما في المعادلة الآتية:

$$BIN = Bo + PER1X.....(1)$$

إذ أن:

Y : المتغير التابع (التضخم)

Bo : الحد الثابت في معادلة الانحدار.

BIN : معامل الانحدار، أي مقدار التغير الحاصل (الزيادة أو النقصان) في المتغير التابع نتيجة زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة .

PER : المتغير المستقل (سعر الصرف الأجنبي).

ويمكن كتابة المتغيرات الداخلة في النموذج وكما موضح في الجدول (٣):

الجدول (٣) - متغيرات النموذج

المتغير	نوعه	رمزه باللغة الانكليزية
سعر الصرف	مستقل	PER
التضخم	تابع	BIN

المصدر : من إعداد الباحث.

ثانياً : طبيعة العلاقة بين المتغيرات : إن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي علاقة عكسية وفق منطق النظرية الاقتصادية. أي كلما ارتفع سعر الصرف الأجنبي سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، مما يؤدي إلى خلق فجوة تضخمية.

ثالثاً :- قياس وتحليل اثر سعر الصرف على التضخم في العراق خلال المدة (٢٠٠٧-٢٠٢١)

١. الاستقرارية : من خلال الجدول رقم (١) ادناه نلاحظ ان المتغير التابع (BIN) استقر عند الفرق الاول وبدون وجود قاطع ولا اتجاه عام وعند مستوى المعنوية (١%) ، اما من خلال الجدول (٢) فنلاحظ ان المتغير المستقل (PER) فقط استقر عند الفرق الثاني وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (١%).

جدول (١)

Null Hypothesis: D(BIN) has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)			
Prob.*	t-Statistic		
0.0386	-2.064339	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.617364	1% level	Test critical values:
	-1.948313	5% level	

-1.612229

10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BIN,2)

Method: Least Squares

Date: 07/31/23 Time: 23:27

Sample (adjusted): 2007Q4 2021Q1

Included observations: 45 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0449	-2.064339	0.063810	-0.131726	D(BIN(-1))
0.033889	Mean dependent var		0.081108	R-squared
0.385866	S.D. dependent var		0.081108	Adjusted R-squared
0.870733	Akaike info criterion		0.369887	S.E. of regression
0.910881	Schwarz criterion		6.019920	Sum squared resid
0.885700	Hannan-Quinn criter.		-18.59149	Log likelihood
			1.967490	Durbin-Watson stat

جدول (٢)

Null Hypothesis: D(PER,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-7.371745	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.560019	1% level
	-2.917650	5% level
	-2.596689	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PER,3)

Method: Least Squares

Date: 07/31/23 Time: 23:33

Sample (adjusted): 2008Q1 2021Q1

Included observations: 53 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.371745	0.139957	-1.031731	D(PER(-1),2)
0.2019	1.292792	1.178274	1.523263	C
0.000000	Mean dependent var		0.515865	R-squared
12.01992	S.D. dependent var		0.506373	Adjusted R-squared
7.142038	Akaike info criterion		8.445027	S.E. of regression
7.216389	Schwarz criterion		3637.242	Sum squared resid
7.170630	Hannan-Quinn criter.		-187.2640	Log likelihood
2.002080	Durbin-Watson stat		54.34262	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

التكامل المشترك :من خلال الجدول رقم (٣) نلاحظ عدم وجود أي متجه تكاملي بين متغيرات النموذج القياسي ، وهذا ما يعني عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج القياسي .

جدول (٣)

Date: 07/31/23 Time: 23:36

Sample (adjusted): 2007Q4 2021Q1

Included observations: 45 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: BIN PER

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.2602	15.49471	10.27382	0.170454	None
0.1721	3.841466	1.864360	0.040584	At most 1

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

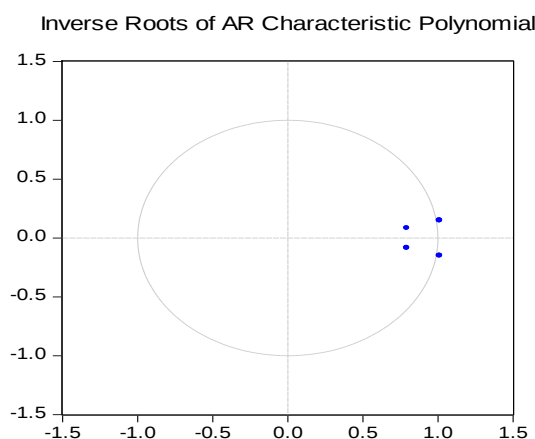
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.3386	14.26460	8.409456	0.170454	None
0.1721	3.841466	1.864360	0.040584	At most 1

٣. الاختبارات التشخيصية :-من خلال الشكل رقم (١) ادناه نلاحظ ان النموذج القياسي لم يحقق شرط الاستقرارية ككل .



من خلال الجدول رقم (٤) نلاحظ ان النموذج القياسي خالي من مشكل الارتباط الذاتي لكون ان قيمة (Prob) ظهرت بمقدار (٠,٩١٠٢) وهي اكبر من (٠,٠٥) ، مما يدل على خلو نموذجنا القياسي من مشكل الارتباط الذاتي .

جدول (٤)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 07/31/23 Time: 23:39
Sample: 2007Q1 2021Q4
Included observations: 45

Prob	LM-Stat	Lags
0.9102	0.997433	1
0.9712	0.522897	2
0.9850	0.367640	3

Probs from chi-square with 4 df.

من خلال الجدول رقم (٥) نلاحظ احتواء النموذج القياسي على مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لكون ان قيمة (Prob) ظهرت بمقدار (٠,٥٣) وهي اكبر من (٠,٠٥) ، أي انها غير معنوية .

جدول (٥)

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)

Date: 07/31/23 Time: 23:40
Sample: 2007Q1 2021Q4
Included observations: 45

Joint test:					
Prob.		df		Chi-sq	
0.5349		24		22.74403	
Individual components:					
Prob.	Chi-sq(8)	Prob.	F(8,36)	R-squared	Dependent
0.2830	9.750261	0.3024	1.244723	0.216672	res1*res1
0.9857	1.832803	0.9906	0.191062	0.040729	res2*res2
0.2817	9.767382	0.3009	1.247515	0.217053	res2*res1

٤. تحديد عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى :-من خلال الجدول رقم (٦) نلاحظ ان عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى هي مدتين زمنيتين وذلك استناداً لمعايير سوارتج (SC) واكايك (AIC) وهنان كوين (HQ) .

جدول (٦)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: BIN PER

Exogenous variables: C

Date: 07/31/23 Time: 23:42

Sample: 2007Q1 2021Q4

Included observations: 41

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
15.61467	15.66782	15.58423	20100.37	NA	-317.4767	0
9.042530	9.201981	8.951214	26.46926	259.4692	-177.4999	1
6.809283*	7.075035*	6.657091*	2.674538*	89.61284*	-126.4704	2
7.038349	7.410401	6.825279	3.178086	0.915734	-125.9182	3
7.244810	7.723164	6.970864	3.704822	1.585195	-124.9027	4

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

٥. نموذج سببية كرانجر :-من خلال الجدول رقم (٧) نلاحظ المتغير المستقل (PIN) والذي يمثل سعر الصرف الموازي لا يسبب المتغير التابع (BIN) والذي يمثل معدل التضخم الاساس في العراق خلال المدة (٢٠٠٧-٢٠٢١) ، لكون ان قيمة (Prob) ظهرت بمقدار (٠,١٥) وهي اكبر من (٠,٠٥) انها غير معنوية، وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والتضخم، وهذا الامر غير متفق مع المنطق الاقتصادي وخصوصا وان العراق من البلدان الريعية الذي يعتمد على ايرادات النفط الخام في دعم موزناته العامة ، ويعود السبب في عدم تأثير سعر الصرف على التضخم في العراق خلال مدة البحث الى القرارات والاجراء التي اتخذها البنك المركزي في رفع قيمة العملة العراقية امام العملات الاخرى والتي كانت من جراء السياسات النقدية السابقة قبل العام (٢٠٠٣)، اذ ركز البنك المركزي على موضوع تحسين سعر صرف العملة العراقية امام العملات الاخرى اكثر من أي سياسة اخرى .

جدول (٧)

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/31/23 Time: 23:44

Sample: 2007Q1 2021Q4

Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.1580	1.93317	45	PER does not Granger Cause BIN
0.5124	0.67993		BIN does not Granger Cause PER

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

١. شهد سعر صرف الدينار العراقي استقراراً ملحوظاً خلال المدة (٢٠١٩-٢٠١٢) لسبب سعي السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي الى تحقيق اهم اهدافها وهو تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على معدلات التضخم .
٢. في عام ٢٠٢٠ اتخذ البنك المركزي سياسة تخفيض سعر صرف الدينار العراقي وذلك لدعم الموازنات العراقية وتحقيق الاستدامة المالية ، ولكن هذه السياسة ادت لرفع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي .
٣. انه الريعية المفرطة التي يتسم بها الاقتصاد العراقي واعتماده على إيرادات النفط بنسب عالية في الانفاق اداء الى تشوه العلاقة بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي لذلك من المتوقع ان تكون العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد العراقي مخالفة لمنطق النظرية الاقتصادية

ثانياً : التوصيات

١. ضرورة تنمية القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي غير النفطية بهدف جعل الاقتصاد العراقي اكثر مقاومة للصدمات الخارجية التي تمثلها انخفاض اسعار النفط
٢. في ظل انخفاض الصادرات العراقية غير النفطية فإنه التمسك بسعر صرف منخفض هو امر غير مبرر ، لذا توصي الدراسة برفع سعر صرف الدينار العراقي من قبل السلطة النقدية واذ رأت في ذلك لايؤثر على الاقتصاد العراقي في ظل الاعتماد على الاستيرادات بشكل كبير.
٣. من الممكن اعتماد اكثر من سعر صرف الدينار العراقي ، فمن الممكن اعتماد سعر صرف معقول لغرض التجارة الخارجية ، كون ان التضخم في العراق هو اصلاً تضخم مستورد ، لذي فان استخدام سعر صرف منخفض للتجارة الخارجية سيؤدي الى انخفاض معدلات التضخم .

المصادر

أولاً : المصادر العربية :

- (١) الياس حنتوش، محاضرات في مقاييس التمويل الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جحيل، الجزائر، ٢٠١٧ / ٢٠١٨.
- (٢) حسن فليح خلف، النقود، النقود والبنوك، دار الكتاب العالمي، عمان، ٢٠٠٦.

- ٣) خليل عبد القادر عطية وموفق أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات، الجزائر، ٢٠٠٥.
- ٤) جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد البلداني، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.
- ٥) جوزيف دانيال وديفيد فانهور، اقتصاديات النقود والبنوك والتمويل البلداني، تعريب : محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، ٢٠١٠.
- ٦) سامي خليل، الاقتصاد البلداني، دار النهضة العربية للطباعة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤.
- ٧) سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٥.
- ٨) سامي سعيد الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.
- ٩) سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٦.
- ١٠) سامي الحنفي، دراسات في الاقتصاد البلداني، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ١٩٧٧.
- ١١) صبحي تادرس قريضة ومحمد محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة ، القاهرة، مصر، ١٩٨٧.
- ١٢) طالب محمد عوض، التجارة الدولية، مطبعة النهر للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٩٥، ص ٣٨٣.
- ١٣) قدي عبد المجيد، الكدخل الى السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤.
- ١٤) عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١١.
- ١٥) عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
- ١٦) عرفان تقي الحسيني، التمويل البلداني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

١٧) عبد العظيم حمدي، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩.

١٨) مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٣.

١٩) هيل عجمي جميل الجنابي وارسلان ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٢٠) نبيل الروبي، نظريات التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، ١٩٨٤.

٢١) ناظم نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة، الموصل، ١٩٨٨.

٢٢) ماهر شكري و مروان عوض، المالية الدولية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، ط١، ٢٠٠٤.

٢٣) نداء محمد الصوص، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار انجادين للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٧.

٢٤) نجلاء باكر، اقتصاديات النقود والمصارف، أكاديمية طيبة، دمشق، ٢٠٠٠.

٢٥) هاشم أبو عراج وكمال شرف، النقود والمصارف، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، ١٩٩٤.

ثانياً : التقارير الحكومية :

١. البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للسنوات ٢٠٠٧ - ٢٠٢٠.